



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة الخامسة بعد المائة

روما، 23-25 أكتوبر/تشرين الأول 2017

النظام الأساسي لهيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية  
والبحر الكاريبي - اقتراح توسيع نطاق ولايتها

### أولاً - معلومات أساسية

1- أُدرج هذا البند على جدول الأعمال المؤقت للجنة الشؤون الدستورية والقانونية (في ما يلي "اللجنة") طبقاً لأحكام الفقرة 7 (هـ) من المادة 34 من اللائحة العامة للمنظمة، التي تنص على أن تنظر اللجنة في بنود محددة تحال إليها وقد تنشأ عن: "تشكيل الهيئات واللجان طبقاً للمادة 6 من الدستور، بما في ذلك عضويتها، واختصاصاتها، وإجراءات رفع تقاريرها، ولوائحها الداخلية". وبناء على ذلك، تستعرض اللجنة النظام الأساسي للهيئات واللجان المنشأة بموجب المادة 6 من الدستور والتعديلات التي تطرأ عليه.

2- تقدم هذه الوثيقة التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لهيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المشار إليها في ما يلي باسم الهيئة، والتي ترد في الملحق بهذه الوثيقة.

### ثانياً - هيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

3- أنشأ المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) هذه الهيئة (التي سُميت في البداية هيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية) بموجب الفقرة 1 من المادة 6 من دستور المنظمة طبقاً لأحكام القرار 70/4 الذي اعتمده المجلس في دورته السبعين في ديسمبر/كانون الأول 1976.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

4- وأنشئت هذه الهيئة في البداية لمؤازرة الجهود الوطنية والإقليمية التي تستهدف تنمية موارد مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية واستخدامها الرشيد. وفي ديسمبر/كانون الأول 2010 اعتمد مجلس المنظمة في دورته الأربعين بعد المائة، النظام الأساسي المعدل للهيئة من أجل توسيع نطاقها الجغرافي ليمتد إلى منطقة البحر الكاريبي، وولايتها لتشمل تربية الأحياء المائية نظراً إلى الأهمية التي اكتسبها هذا القطاع في ذلك الإقليم وإلى حاجة الهيئة إلى المشاركة بشكل كامل في هذا المجال المواضيعي.

5- وفي الوقت الراهن، تشمل ولاية الهيئة تشجيع تنمية مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية وإدارتها بطريقة مستدامة، وفقاً لقواعد ومبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. كما تغطي ولايتها أيضاً المناطق الداخلية ومناطق تربية الأحياء المائية للدول الأعضاء.

6- تتألف الهيئة حالياً من 21 دولة من الدول الأعضاء وهي الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وسورينام وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس.

## ثالثاً - توسيع نطاق ولاية الهيئة

### ألف- تاريخ المقترح

7- طلبت الهيئة في دورتها الرابعة عشرة التي عُقدت في ليما، بيرو إلى الأمانة تقييم إمكانية توسيع نطاق ولايتها بحيث تضمّ مصايد الأسماك البحرية الحرفية. ولقد سبق أن تمت مناقشة هذه الإمكانية في اجتماعات سابقة لها بما في ذلك أثناء الدورة الثانية عشرة للهيئة (التي انعقدت في كويرنافاكا، المكسيك في الفترة من 21 إلى 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2011) وفي اجتماع ما بين الدورات (في ليما، بيرو يومي 24 و 25 سبتمبر/أيلول 2015).

8- وقدمت الهيئة توصياتها إلى المؤتمر الإقليمي الرابع والثلاثين لمنظمة الأغذية والزراعة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انعقد في مكسيكو سيتي في المكسيك في الفترة من 29 فبراير/شباط إلى 3 مارس/آذار 2016) الذي أعاد التأكيد على دور منظمة الأغذية والزراعة في الأمانات التقنية للهيئات الإقليمية المختلفة. كما أن المؤتمر "شدّد على أهمية تعزيز العمل على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع التركيز بوجه خاص على مصايد الأسماك الحرفية كسياسة متبانية، نظراً إلى أن موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تساهم مساهمة رئيسية في الأمن الغذائي والتغذوي بالمساعدة على القضاء على الجوع والفقر".

9- ولقد طلب الرئيس المؤقت للهيئة، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الهيئة، إلى الأمانة بواسطة رسالته المؤرخة 14 يوليو/تموز 2016 اتخاذ الخطوات اللازمة لكي يشمل نطاق الهيئة وأهدافها القطاع الحرفي البحري في ضوء تزايد أهمية مصايد الأسماك الحرفية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن مساهمة مصايد الأسماك البالغة الأهمية في تحقيق الأمن الغذائي لآلاف المجتمعات الساحلية والمناطق الريفية في العموم في جميع الدول الساحلية والجزرية.

## باء- اعتبارات بشأن التعديلات المقترحة

10- حدّد المؤتمر بموجب القرارين 97/13 و 2015/11 بشأن استعراض الأجهزة الدستورية للمنظمة، العوامل والمعايير التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إنشاء أجهزة جديدة. ويتوجّب تطبيق المعايير ذاتها عند توسيع نطاق ولاية ووظائف جهاز قائم. وتتمثّل إحدى هذه العوامل في "المزايا النسبية للمنظمة، مما يكفل تلافي التداخل، وخلق تآزر مع عمل الأجهزة الأخرى". وعلاوة على ذلك، يجب أن يترافق أي قرار بإنشاء جهاز جديد مع "تقييم محدد لما إذا كان يمكن تحقيق أهداف الجهاز الدستوري المقترح من خلال نوع مختلف من ترتيبات العمل مثل تنظيم مشاورات فنية مخصصة أو ترتيبات أخرى تقوم على أساس المهام وتكون محددة زمنياً؛ وما إذا كانت هناك أجهزة دستورية قائمة تغطي المجالات نفسها أو مجالات شبيهة أو مرتبطة بتلك التي سيتناولها الجهاز الدستوري الجديد المقترح".

11- وتحقيقاً لذلك، تقرر إجراء مشاورات تقنية بشأن إدراج مصايد الأسماك الحرفية البحرية ضمن ولاية الهيئة في مدينة سان خوسيه، كوستاريكا في 4 أبريل/نيسان 2017. وكان الهدف من هذه المشاورة مناقشة طريقة تلافي التداخل بين الولايات ومجالات التغطية وطريقة ضمان الاستخدام الفعال والمنسق للموارد بين هذه الأجهزة فضلاً عن تحديد مجالات التكامل وتعزيز التآزر إذا تمّ توسيع نطاق الولاية.

### (أ) الميزة النسبية للمنظمة

12- يُعتبر قطاعا مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية هامين بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية واستئصال الفقر كما أنّهما مرتبطان ببرامج المنظمة المتصلة بالتنمية الريفية الإقليمية. وفي هذا السياق، فإنّ المؤتمر الإقليمي الرابع والثلاثين لمنظمة الأغذية والزراعة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الذي عقد في مكسيكو سيتي في المكسيك من 29 فبراير/شباط إلى 3 مارس/آذار 2016) "شدد على أهمية تعزيز العمل على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع التركيز بوجه خاص على مصايد الأسماك الحرفية كسياسة متباينة، نظراً إلى أن موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تساهم مساهمة رئيسية في الأمن الغذائي والتغذوي بالمساعدة على القضاء على الجوع والفقر".

13- ويتوافق التعديل المقترح ومبرراته مع إطار عمل المنظمة وأهدافها الاستراتيجية. كما سيكون التعديل متماشياً مع ثلاث مبادرات إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اعتمدها مؤتمر المنظمة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووردت في خطة عمل الهيئة للفترة 2016-2017). وفي الواقع، لقد تمّ التشديد في مؤتمر المنظمة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2016 على ضرورة "مواصلة تنفيذ المبادرات الإقليمية في مجالات مثل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والحراجه والزراعة الإيكولوجية وتنويع المحاصيل".

14- وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط الإطار الاستراتيجي للمنظمة بشأن الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 ("القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة") والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج) والهدف 14 (المحيطات) والهدف 15 (التنوع البيولوجي). ومن بين المقاصد المتصلة بمصايد الأسماك، تشمل الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لتيسير وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية وإلى الأسواق؛ كما تغطي المقاصد الأخرى إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.

15- وأخيراً، أشار الأعضاء خلال الاجتماعات المختلفة للهيئة، إلى أهمية مصايد الأسماك الحرفية البحرية لهذا الإقليم وإلى ضرورة وجود منتدى إقليمي لمناقشة السياسات المعنية بهذا الموضوع. كما سلّط الأعضاء الضوء على أن الهيئة تشكل منتدى سياسياً فريداً من نوعه لمناقشات رفيعة المستوى بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وجهة فاعلة هامة في تنفيذ سياسات المنظمة ذات الصلة في الإقليم.

### (ب) التغطية الجغرافية للهيئة - التداخل المحتمل مع الأجهزة الإقليمية الأخرى لمصايد الأسماك

16- الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي تشمل ولايتها المياه البحرية والتي قد تشكل تداخلاً جزئياً في مجال الاختصاص الجديد المحتمل للهيئة هي هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي ومنظمة تنمية مصايد الأسماك في أمريكا اللاتينية ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية واللجنة الفنية المشتركة للجهة البحرية والآلية الإقليمية لمصايد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي فضلاً عن هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية والمجلس الدولي للرباطات الكيميائية. وإضافة إلى ذلك، تغطّي الهيئة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ وهي مؤسسة بحرية تعنى بتنسيق السياسات البحرية الإقليمية وتشجع استراتيجيات إدارة مصائد الأسماك، البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الحصرية لبعض الدول الأعضاء (شيلي وكولومبيا وإكوادور وبيرو) بما في ذلك الجزر التابعة لها في المحيط الهادئ.

17- وتغطّي هيتان فقط من بين هذه الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، منطقة شاملة أكثر ألا وهما هيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي. وتشمل هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، في حين تشمل هيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي جميع بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية باستثناء غيانا وغيانا الفرنسية، إلى جانب بعض البلدان في منطقة البحر الكاريبي.

18- وقد يتّكّن على ما يبدو جهاز إقليمي لمصايد الأسماك ذو نطاق جغرافي شامل مثل الهيئة ويتمتع بولاية تشمل المياه البحرية والداخلية على حد سواء، من تشجيع ودعم نهج متكامل ومتسق إقليمياً ويعتبر ضرورياً لاستدامة قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الإقليم.

### (ج) تآزر عمل الهيئة مع عمل أجهزة أخرى ودورها في التعاون الإقليمي

19- تتعاون الهيئة مع أجهزة أخرى تعمل في الإقليم كمنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ومنظمة تنمية مصايد الأسماك في أمريكا اللاتينية وشبكة تربية الأحياء المائية في الأمريكيتين ومنتدى البرلمانين في مجال صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمات المجتمع المدني والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية وبرلمان بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة.

20- وكما جرى تسليط الضوء عليه في الدورة الثانية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك (التي انعقدت في روما، إيطاليا في الفترة من 11 إلى 15 يوليو/تموز 2016)، تتطلب حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية آليات تعاون إقليمي؛ ففي هذه الحالة تحديداً تضمن الهيئة من خلال العمل مع مختلف الفئات تنفيذ السياسات والممارسات الجيدة والأنشطة المرتبطة بها على نحو فعال واتباع القوانين ذات الصلة بشكل يضمن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الإقليم. وفي هذا السياق، يجري تنفيذ عدة أنشطة مدعومة بشكل مشترك وتشمل العمل على تشجيع إدخال الأسماك في برامج التغذية المدرسية (منظمة الأغذية والزراعة ومنتدى البرلمانين في مجال صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية)، وقانون نموذجي لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم (منظمة الأغذية والزراعة وبرلمان بلدان أمريكا اللاتينية) واستراتيجيات تعزيز القدرات المؤسسية لمحاربة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) فضلاً عن بناء قدرات مستزرعي الأحياء المائية ذوي الموارد المحدودة (منظمة الأغذية والزراعة وشبكة تربية الأحياء المائية في الأمريكيتين).

21- وبالإضافة إلى ذلك، أشار أعضاء الهيئة الذين ينفذون الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في منطديات مختلفة إلى الحاجة للعمل في المناطق البحرية والمناطق الداخلية في الوقت ذاته، بسبب المسائل المشتركة بينهما واستناداً إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم التي تشمل مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في المياه البحرية والداخلية، وإلى أن الأمر يتطلب وضع استراتيجية مشتركة على المستوى الإقليمي. واتفق أعضاء الهيئة على أنه باستطاعة هذه الأخيرة توفير النهج الشامل المطلوب.

## رابعاً - الاستنتاجات

22- شدد أعضاء الهيئة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أهمية مصايد الأسماك الحرفية البحرية والداخلية وهي أهمية تؤكدتها التقييمات التي تجريها المنظمة. وقد يعتبر توسيع نطاق ولاية الهيئة المقترح مسألة استراتيجية لحكومة مصايد الأسماك في الإقليم، وخاصة لتحسين إدارة الموارد في إطار مصايد الأسماك الصغيرة الحجم بعد تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم التي تشمل المناطق البحرية والداخلية على حد سواء. وفي هذا السياق، أشار الأعضاء إلى أهمية اعتماد النهج المنسق لتوفير منتدى فريد من نوعه للمناقشات السياساتية والتقنية.

23- ونظراً إلى أهمية مصايد الأسماك الحرفية للاقتصادات المحلية وإلى مخاوف الدول بهذا الشأن، قد يعني اعتماد الدول نهجاً شاملاً يتضمن مصايد الأسماك الحرفية البحرية والداخلية على حد سواء وتديره المؤسسات نفسها على المستوى القطري، أن وجود منتدى إقليمي مشترك سيعتبر ميزة. ففي الواقع، أشارت الدول الأعضاء في اجتماع ما بين الدورات للهيئة الذي انعقد في بيرو إلى أن صنع القرارات على المستوى الوطني يميّز مصايد الأسماك الحرفية البحرية عن مصايد الأسماك الحرفية الداخلية، ولكن يتطلب هذان القطاعان الفرعيان وسماتهما ومشاكلهما وآلياتهما التنظيمية اعتماد نهج منسق. وقد تكون الهيئة في وضع استراتيجي لتوفير هذا المنتدى إذا تم إدراج مصايد الأسماك الحرفية ضمن نطاق ولايتها.

24- وفي هذا السياق، قد تتمكّن الهيئة من توسيع نطاق العمل الذي تضطلع به بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى في الإقليم من أجل ضمان التمثيل الواسع وتيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة بين مختلف الجهات الفاعلة. وتُعتبر المبادرات التي يشارك فيها البرلمانيون والتي تضمن اتّساق القوانين والاستراتيجيات مثلاً جيداً على النهج الابتكاري من حيث المشاركة والالتزام السياسي بما أنّها أدت إلى خلق آلية دائمة لدعم تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويُظهر هذا أيضاً توافر الفرص الملموسة أمام الهيئة لتشجيع و/أو دعم وضع السياسات الضرورية المرتبطة بموائل الأسماك والأرصدة العابرة للحدود والمشاركة.

25- وبناء على الاعتبارات المذكورة أعلاه، يجدر التشديد على أن المقترح لا يشمل القضايا القانونية وتلك المرتبطة بالحكومة فحسب بل قضايا السياسات أيضاً. وينبغي النظر في الآثار المترتبة عن هذا المقترح من منظور إقليمي وشبه إقليمي ووطني. ولقد أكّدت الأمانة أنه بالرغم من توسيع نطاق ولاية الهيئة، ستتابع هذه الأخيرة عملها بالميزانية نفسها.

26- ويرد النظام الأساسي المنقح في الملحق الأول بهذه الوثيقة.

### خامساً - الإجراءات التي يُقترح على اللجنة اتخاذها

27- إنّ لجنة الشؤون الدستورية والقانونية مدعوة إلى دراسة هذه الوثيقة والتعليق عليها، حسب الاقتضاء.

28- ويُطلب من لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، بشكل أكثر تحديداً، القيام بما يلي:

(أ) استعراض مشروع قرار المجلس الذي يتضمن النظام الأساسي المنقح للهيئة بما فيه تغيير اسم الهيئة ليصبح "هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"؛

(ب) وإحالة مشروع القرار إلى المجلس للموافقة عليه.

## الملحق 1

## قرار المجلس .../...

هيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية  
في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

إن المجلس،

إذ يقرّ بأن المجلس في دورته السبعين، التي انعقدت في روما في الفترة من 29 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 9 ديسمبر/كانون الأول 1976، أنشأ هيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية (الهيئة)، بموجب القرار 70/4؛

وإذ يضع في الحسبان أن المجلس في دورته الأربعين بعد المائة التي انعقدت في الفترة من 29 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 3 ديسمبر/كانون الأول 2010، عدّل النظام الأساسي للهيئة ليشمل تربية الأحياء المائية كما غير اسمها ليصبح "هيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي".

وإذ يأخذ في الاعتبار النطاق الجغرافي الواسع للهيئة الذي يشمل معظم بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية إلى جانب بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي؛

وإذ يدرك أهمية مصايد الأسماك الحرفية البحرية بالنسبة إلى هذا الإقليم وضرورة وجود منتدى إقليمي لمناقشة السياسات المرتبطة بهذا الموضوع؛

وإذ يقرّ بأن الهيئة عملت بطريقة فعالة منذ إنشائها عام 1976، وأنه، نتيجة للخبرة التي اكتسبتها على مر السنين، اعتبرها الأعضاء المنتدى الأنسب في الإقليم لمناقشة مصايد الأسماك الحرفية البحرية؛

وإذ يأخذ علماً بأن الهيئة وافقت، في دورتها الرابعة عشرة التي انعقدت في ليما، بيرو في الفترة من 1 إلى 3 فبراير/شباط 2016 على تعديل النظام الأساسي للهيئة من أجل توسيع نطاق ولايتها لتضم مصايد الأسماك الحرفية البحرية؛

يوافق، بموجب الفقرة 1 من المادة 6 من الدستور، على تغيير اسم الهيئة ليصبح "هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"؛

يوافق على نظامها الأساسي المنقح، بما فيه تغيير اسم الهيئة ليصبح "هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" على النحو الوارد في الملحق بهذا القرار.

## الملحق بالقرار .../...<sup>1</sup>

### النظام الأساسي لهيئة مصايد الأسماك المدخلية وتربية الأحياء المائية

#### في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

#### 1- الغرض

يكمُن الغرض من وراء الهيئة في النهوض بإدارة مصايد الأسماك المدخلية وتربية الأحياء المائية وتنميتها المستدامة وفقاً لمبادئ وقواعد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الهيئة بما يلي:

- (أ) تشجع تنمية مصايد الأسماك المدخلية وتربية الأحياء المائية كأداة لدعم الأمن الغذائي؛
- (ب) تولي أهمية خاصة لمصايد الأسماك المدخلية المعيشية وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير؛
- (ج) تكون قادرة على إقامة علاقات تنسيق وتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في المجالات المواضيعية ذات الاهتمام المشترك.

تفسر هذه الأحكام الدستورية وتطبق وفقاً لمبادئ وقواعد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك المرتبطة بها.

#### 2- العضوية

يجوز لجميع الدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة للمنظمة التي يخدمها المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن تصبح أعضاء في الهيئة. وتتألف الهيئة من تلك الدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة التي تستوفي شروط العضوية والتي تبلغ المدير العام برغبتها في الانضمام إليها.

#### 3- المهام

مهام الهيئة هي كالتالي:

- (أ) دعم صياغة السياسات والخطط الوطنية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك المدخلية وتربية الأحياء المائية وتنميتها، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للدول الأعضاء؛
- (ب) تشجيع وتنسيق الدراسات لإدارة مصايد الأسماك المدخلية وتربية الأحياء المائية وتنميتها المستدامة، فضلاً عن البرامج الوطنية والإقليمية للبحث والتطوير المرتبطة بهذه الأنشطة؛

<sup>1</sup> يشار إلى النص المحذوف بخط.



- (ج) تعزيز التنمية المستدامة لمصايد الأسماك المداخلية المعيشية وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير؛
- (د) النهوض، على المستوى الإقليمي، بالأنشطة التي تهدف إلى حماية النظم الإيكولوجية ذات الصلة بمصايد الأسماك المداخلية وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك، حسب مقتضى الحال، إجراءات إعادة التخزين المناسبة؛
- (هـ) تعزيز تطبيق نهج النظم الإيكولوجية وتطبيق إصدار الشهادات المناسبة وتدابير السلامة البيولوجية في مصايد الأسماك المداخلية وتربية الأحياء المائية؛
- (و) تحديد العوامل الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية التي تعيق تنمية مصايد الأسماك المداخلية وتربية الأحياء المائية، والتوصية باتخاذ التدابير التي ستسهم في تحسين نوعية حياة أصحاب الشأن؛
- (ز) التعاون في مجالي الإدارة والتقييم الاقتصادي والاجتماعي للصيد المداخلي الترفيهي وتنميته؛
- (ح) تعزيز تنفيذ ممارسات الإدارة الجيدة والتكنولوجيات المستدامة في مصايد الأسماك المداخلية وتربية الأحياء المائية، وفقا لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛
- (ط) النهوض بالممارسات الجيدة في مرحلتي ما بعد الصيد وما بعد جمع مصايد الأسماك، وممارسات التسويق الجيدة لمنتجات مصايد الأسماك المداخلية وتربية الأحياء المائية، وفقا للمعايير الصحية ومعايير سلامة الأغذية المقبولة دوليا؛
- (ي) المساهمة في بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية من خلال توفير التدريب والإرشاد ونقل التكنولوجيا في مجالات اختصاص الهيئة، بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية؛
- (ك) تقديم المساعدة على إعداد البيانات والمعلومات والإحصاءات بشأن مصايد الأسماك المداخلية وتربية الأحياء المائية ونشرها وتبادلها؛
- (ل) مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على إدارة أرصدتها العابرة للحدود في إطار ولايتها القضائية الوطنية ذات الصلة واستخدامها مستداما؛
- (م) التعاون مع الدول الأعضاء في صياغة الخطط والمشاريع الوطنية والإقليمية التي ستنفذ بالتعاون مع تلك الدول الأعضاء، ومع مصادر أخرى للتعاون الدولي، من أجل بلوغ الأهداف المنصوص عليها في الفقرات السابقة؛
- (ن) تشجيع تحديث التشريعات الوطنية المعنية بمصايد الأسماك المداخلية وتربية الأحياء المائية ومواءمتها؛
- (س) تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية لتسهيل أنشطة الهيئة وفتح، إذا لزم الأمر، حساب أمانة واحد أو أكثر لتلقي المساهمات الطوعية تحقيقا لهذا الغرض؛
- (ع) تعزيز أواصر التعاون بين الدول الأعضاء في الهيئة، وبين الهيئة والهيئات الدولية؛
- (ف) وضع خطة عمل الهيئة؛
- (ص) الاضطلاع بأية مهام أخرى تتعلق بإدارة مصايد الأسماك المداخلية وتربية الأحياء المائية في الإقليم وبتنميتها المستدامة.

-4 الأجهزة الفرعية

- (أ) يجوز للهيئة تشكيل لجنة تنفيذية وأية أجهزة فرعية لازمة لأداء مهامها بكفاءة.
- (ب) يكون إنشاء أي جهاز فرعي رهناً بتحديد المدير العام أن الأموال اللازمة متوفرة في الباب ذي الصلة من أبواب ميزانية المنظمة. وقبل اتخاذ أي قرار ينطوي على مصروفات تتعلق بإنشاء أجهزة فرعية، يجب أن يعرض على الهيئة تقرير من المدير العام عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة عن ذلك.

-5 التقارير

ترفع الهيئة، على مدى فترات مناسبة، تقارير عن أنشطتها وتوصيات إلى المدير العام حتى يتمكن من أخذها في الاعتبار عند إعداد مشروع برنامج عمل وميزانية المنظمة أو غيرها من الوثائق التي ستقدم إلى أجهزتها الرئاسية. ويقوم المدير العام بإبلاغ المؤتمر، من خلال المجلس، بأي توصية توافق عليها الهيئة والتي قد يكون لها تأثير على سياسة المنظمة أو تؤثر على برنامجها أو مالياتها. وتُرسل نسخ من تقارير الهيئة، حالما تكون جاهزة، إلى جميع الدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة للمنظمة والهيئات الدولية الأخرى.

-6 الأمانة والمصروفات

- (أ) يعيّن المدير العام أمين الهيئة الذي يرفع إليه تقارير عن جميع المسائل الإدارية. وتحدد نفقات أمانة الهيئة وتحملها المنظمة، دون تجاوز الاعتمادات ذات الصلة المنظور فيها في ميزانية المنظمة المعتمدة.
- (ب) يجوز للمنظمة أيضاً، سعياً إلى تعزيز تنمية مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية، فتح حسابات أمانة لجمع المساهمات الطوعية المقدمة من الدول الأعضاء في الهيئة أو من الكيانات الخاصة أو العامة، ويجوز للهيئة أن تسدي المشورة بشأن استخدام هذه الأموال التي يديرها المدير العام وفقاً للوائح المالية للمنظمة.
- (ج) تتحمل الحكومات أو المنظمات الأعضاء في الهيئة النفقات التي يتكدها الممثلون أو المناوبون أو المستشارون التابعون لها، لحضور اجتماعات الهيئة أو أجهزتها الفرعية، ونفقات المراقبين التابعين لها في هذه الاجتماعات.

-7 المراقبون

- (أ) يجوز للمدير العام دعوة جميع الدول الأعضاء أو الدول الأعضاء المنتسبة للمنظمة التي ليست أعضاء في الهيئة ولكنها تهتم بتنمية مصايد الأسماك الداخلية أو تربية الأحياء المائية في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لحضور اجتماعات الهيئة أو أجهزتها الفرعية بصفة مراقب بناء على طلب مسبق.
- (ب) يجوز، بناء على طلب وبعد موافقة مجلس المنظمة، دعوة الدول التي ليست أعضاء منتسبة للمنظمة ولكنها أعضاء في الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لحضور اجتماعات الهيئة أو أجهزتها الفرعية، وفقاً للأحكام المتعلقة بمنح صفة المراقب للدول التي وافق عليها مؤتمر المنظمة.

-8 مشاركة المنظمات الدولية

تخضع مشاركة المنظمات الدولية في أعمال الهيئة والعلاقات بين الهيئة وهذه المنظمات للأحكام ذات الصلة من الدستور واللائحة العامة للمنظمة، والأنظمة التي تنطبق على العلاقات مع المنظمات الدولية التي وافق عليها المؤتمر أو مجلس المنظمة.

-9 اللائحة الداخلية

يجوز للهيئة الموافقة على لوائحها الداخلية أو تعديلها، على أن تكون متسقة مع الدستور واللائحة العامة للمنظمة، ومع إعلان المبادئ الذي يتحكم الهيئات واللجان التي أقرها المؤتمر. وتدخل اللائحة الداخلية وتعديلاتها حيز النفاذ بعد موافقة المدير العام عليها.